يوسف الغازي*

الشبان اليهود، رافضو الخدمة العسكرية:

يفضلون زجهم في السجن على ألا يكونوا محتلين..

في هذه الآونة التي يشن فيها الجيش الاسرائيلي، بأمر من حكومة شارون، حرباً شرسة ضد الشعب الفلسطيني، يقبع شبان اسرائيليون في السجن العسكري جراء رفضهم الحازم الاسهام في هذه الحرب القذرة، وهم لا يشعرون انهم يصنعون بذلك معروفاً لأحد، بل يتصرفون وفقما يمليه عليهم ضميرهم، انهم يشعرون بأنهم يؤدون واجباً تجاه انفسهم وشعبهم، وهم ليسوا مذنبين بكونهم قلة قليلة.

عندما رفض آباء هؤلاء الشبان الخدمة في المناطق المحتلة وفي لبنان قبل حوالي عشرين عاماً تقريباً، لم يتوقعوا بطبيعة الحال ان يواجه ابناؤهم ايضا، الذين ولدوا في تلك الفترة، وضعاً مشابهاً الى حدّ كبير.

في نيسان ١٩٧٠، وفي خضم حرب الاستنزاف بين اسرائيل ومصر، نشرت رسالة الطلبة الثانويين الاولى، وهم شبان على أبواب التجنيد وجهوا رسالة علنية الى رئيسة الوزراء في ذلك الوقت، غولدا مائير، داعين اياها ألاّ تغلق الباب امام مبادرات السلام.

وفي صيف العام ١٩٨٠، وجهت مجموعة مؤلفة من ٢٧ شاباً على وشك التجنيد، رسالة الى وزير الأمن عيزر وايزمان، اعلنوا فيها: اذا تجندنا فلن نخدم في المناطق المحتلة، وفي صيف العام ١٩٨٣ اعلن شبان آخرون انهم لن يخدموا كجنود في لبنان، وقد انبثقت عن مجموعة رافضي الحرب والاحتلال في لبنان منظمة «يوجد حد» التي لا تزال قائمة، ومنذ الايام الاولى من حرب الجيش الاسرائيلي ضد انتفاضة الاقصى، احتضنت المنظمة (يوجد حد) وساندت رافضي الخدمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، كما ولم تتوقف منذ ذلك الوقت عن تحذير وتنبيه الجنود: احذروا من جرائم الحرب، اياكم ان تساهموا فيها! وتقوم منظمة اخرى باسم «بروفيل حداش–وجه جديد للمجتمع المدني في اسرائيل»، بحشد وتجنيد الدعم الشعبي للشبان الذين يرفضون التجنيد في صفوف الجيش الاسرائيلي، ويتم الزج بهم في السجن جراء موقفهم هذا.

* مؤرخ ومحرر في صحيفة «هآرتس»

جنود الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الفوج الاول

في الاسبوع الاول من انتفاضة الاقصى حكم على الجندي نوعام كوزر (البالغ ١٩ عاما) بالحبس مدة ٢٨ يوماً لرفضه الخدمة في اريحا، وكان والده بدوره، الدكتور روني كوزر، رافضاً للخدمة في المناطق (المحتلة)، ولو انه لم يسجن بسبب ذلك.

اما صديقه (صديق كوزر الاب)، يشاي منوحين، احد قادة منظمة «يوجد حد»، فقد سجن بسبب رفضه الخدمة.. ولا يزال منوحين – وهو ضابط برتبة رائد في الاحتياط، الى جانب كونه خبيراً نفسانياً ومستشاراً تنظيمياً – ناشطا في المنظمة المذكورة، في نهاية تشرين الثاني العام ٢٠٠٠ اشار منوحين قائلاً: «بمقدار ما اعلم هناك اليوم عشرات من جنود الاحتياط الذين لا يتم زجهم في السجن على الرغم من انهم يرفضون الخدمة في المناطق، خلال الانتفاضة الحالية تلقت منظمتنا (يوجد حد) رسائل كثيرة ارسلها جنود في خدمة الاحتياط والخدمة النظامية، تساءلوا فيها بأي شكل يتصرفون في ضوء عدم رغبتهم في ان يكونوا جنود احتلال قد يتورطون في اعمال قتل وقمع، واضح ان الجيش الاسرائيلي لا يقوم بزج أي جندي في السجن إذر كان يرفض الخدمة، بل يفضل ان يجد لهذا الجندي حلاً بديلاً، يمكن ان يصل الى حدّ تسريحه (أي الجندي الرافض للخدمة)، لكنه (الجيش) يتفادى الدخول في مجابهة وتصادم مع امثال هؤلاء الجنود».

ومنذ الاسابيع الاولى من حرب الجيش الاسرائيلي ضد انتفاضة الاقصى، واظب ناشطو «يوجد حد» في ايام الجمعة على توزيع منشور صادر عن المنظمة او الحركة ذاتها، على الجنود في محطة الباصات المركزية في القدس، وهو منشور جاء تحت عنوان «الحرب التي تشن دفاعا عن اريئيل وبيت ايل و «بيت هداسا» وكريات اربع، وأوباش إيتمار، وعن قبر راحيل.. هذه الحرب ليست حربنا!!»، كذلك اقترح ناشطو «يوجد حد» على الجنود التوقيع على عريضة يعلن موقعوها «لن نسهم في مواصلة قمع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ولن نشارك في نشاطات دركية او في حراسة المستوطنات التي تشكل غاية لهذه النشاطات والأعمال».

في احد ايام الجمعة هذه، من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٠، رافقت ناشطي «يوجد حد» اثناء قيامهم بتوزيع منشوراتهم، في ذلك الصباح، وبينما كنت في طريقي الى القدس، كانت محطة الباصات المركزية الجديدة في تل ابيب شبه مقفرة.

وعلى ما يبدو فإن الأنباء التي اذيعت مساء اليوم السابق حول اكتشاف عبوة انبوبية قرب المحطة، جعلت الناس يخشون الذهاب الى محطة الباصات، كذلك الحال فقد كانت الحركة في محطة الباصات المركزية في القدس، حركة ضعيفة، وكانت الاكشاك والحوانيت القريبة من محطة الباصات خاوية ايضا، بعض الجنود اخذوا منشور حركة «يوجد حد» وتواروا مسرعين في طريقهم.. وابطأ آخرون سيرهم ليقرأوا ما ورد فيه.. فيما توقف نفر آخر من الجنود لتبادل الحديث مع موزعي

المنشور.. بعضهم طلبوا ايضاحات، وبعضهم عبروا عن معارضتهم لمحتوى المنشور وتحفظ آخرون من عملية توزيعه في حدّ ذاتها، وكان هناك ايضا جنود عبروا عن موافقتهم على ما ورد فيه، كانت الأحاديث او المحاورات هادئة وجوهرية.

وفيما عدا أحد المواطنين الذي تحدث بلكنة انكلو – سكسونية وهتف مراراً بقوله «حثالة.. حثالة»، فإن احداً من المارة لم يغضب او ينفعل، او يشتم او يهدد، او يمزق المنشور، وقام احد افراد الشرطة الذين تواجدوا على مقربة من المكان بتهدئة زميلة (شرطية) له تملكها الغضب والانفعال طالباً منها بهدوء عدم التدخل، لأنهم وضعوا في المكان من أجل مهمة اخرى.

في صباح ذلك اليوم، وبعد الانتهاء من توزيع المنشورات، علق «منوحين» حينئذ بارتياح قائلاً: انه وزملاءه يوزعون منشورات «يوجد حد» منذ اندلاع الانتفاضة الحالية دون ان يواجهوا حتى الآن أي تشويشات او اعاقة من أحد، وهي ظاهرة لم تكن ممكنة في ايام حرب لبنان، والانتفاضة السابقة، الى ذلك فإن حجم ظاهرة رفض الخدمة تغير عما كان عليه في ذلك الوقت، وقد اكدت مصادر عسكرية غير رسمية في حينه صحة المعلومات التي توفرت لحركة «يوجد حد» وبحسب هذه المعلومات، فإن سبعة جنود نظاميين على الاقل قد توجهوا بطريقة او بأخرى، لغاية منتصف الاسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٠، الى سلطات الجيش الاسرائيلي معلنين انهم يرفضون الخدمة في المناطق (المحتلة) لأسباب ضميرية، وقد مكث بعضهم في السجن بسبب هذا الموقف.

لغاية الشهر المذكور (تشرين الثاني ٢٠٠٠) لم يقم الجيش الاسرائيلي بعملية تجنيد واسعة لأفراد الاحتياط للخدمة في المناطق، ومع ذلك كان بضع عشرات من جنود الاحتياط قد ابلغوا قادتهم في هذه المرحلة المبكرة عن رفضهم الخدمة، كما ان قسماً منهم خاضوا مواجهة ونضالاً ضد المؤسسة العسكرية، الا ان سلطات الجيش الاسرائيلي رفضت حتى هذه المرحلة وفي جميع الحالات تقريباً التنازل لصالح هؤلاء الجنود.

الجندي نوعام كوزر برر رفضه الخدمة في اريحا بقوله انه «لا يوجد للدولة ما تفعله في المنطقة التي تريدون ارسالي اليها»، وفي رسالة بعثها من سجنه (السجن العسكري «٤») اوضح «كوزر» بقوله «لم تتحمل اسرائيل ابداً مسؤولية اعتبار سكان المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ جزءاً من مواطني الدولة، وانما ابقتهم بصفة سكان مستعمرة تابعة ظلت تسيطر عليها بالقوة، وكمواطن، فقد عارضت دوماً هذا الوضع».

بعد انتهاء دراسته في مدرسة «غبعات غونين» الثانوية بالقدس، ادى نوعام كوزر، سنة خدمة تعليمية تطوعية في اشدود و «رحوبوت» وذلك من طرف منظمة «هشومير هتسعير»، وفي آب ٢٠٠٠، تجند للجيش كعضو في نواة تابعة للواء «ناحال» (الشبيبة الطلائعية المحاربة)، وقد اعلن عند تجنيده انه لا ينوي «الخدمة كجندي اسرائيلي في المناطق التي لا تعتبر جزءاً من دولة اسرائيل»، وجاء في رد قادته على اعلانه قولهم «من واجب الجندي تنفيذ اوامر قادته وان يخدم في أي مكان يرسل اليه»، وعندما رفض «كوزر» الخدمة بصورة فعلية، غضب منه عدد من قادته، وقالوا انه برفضه يلقي على زملائه عبء القيام بالمهام الموكلة اليه.

وتساءل هؤلاء «كيف سيكون شعوره – اي كوزر – اذا ما قتل احد جنود وحدته؟!»، آراء زملائه في الوحدة كانت متفاوتة، لكن اياً منهم لم يحذ حذوه، وقد حكم عليه قائده العسكري بالسجن مدة ٢٨ يوماً، واجه كوزر في السجن ايضا ردود فعل متباينة، ومع ذلك فلم يتعرض له أحد هناك بالأذى او الاهانة، وفيما تلقى والده بالبريد الالكتروني مئات رسائل التضامن من اسرائيل والعالم، بما في ذلك من فلسطينيين في مناطق الضفة والقطاع والشتات، تلقى كوزر نفسه نحو ١٨٠ رسالة تضامن.

وبينما كان «نوعام» يقبع في السجن، تلا اباه رسالة في اجتماع مجلس ادارة المدرسة التي تلقى ابنه دراسته فيها (غبعات غونين)، طلب فيها الابن دعم ومناصرة المدرسة لرفضه الخدمة (في الاراضي الفلسطينية) والذي اعتبره موقفاً ينسجم مع التربية التي تلقاها في بيت والديه ومدرسته وفي منظمة «هشومير هتسعير». وكشف الاب، الدكتور كوزر قائلاً «عرفت مسبقاً ان المدرسة، التي تعتبر نفسها اطاراً تربوياً بروح قيم حركة العمل، لن تساند خطوة نوعام..» واضاف «ان قسماً من اعضاء مجلس ادارة المدرسة عارضوا بشدة طلب نوعام، وقرروا عمليا الا يقروا. في الوقت نفسه نشر قسم من آباء الطلاب رسالة شجبوا فها بشكل متواز موقف نوعام الرافض للخدمة ومشاركة طلاب من المدرسة في اعمال شغب ضد مواطنين عرب في القدس، وكان هناك قسم من الطلاب واولياء الامور والمدرسين قد رفضوا وعارضوا هذه المعادلة التي تساوي بين الموقفين».

وذكر طلاب في مدرسة «غبعات غونين» فضلوا عدم ذكر اسمائهم، ان صفوفهم اجرت عقب خطوة نوعام كوزر، حصة نقاش تحت عنوان «أين اخطأنا؟» وذلك استناداً للرسالة التي صاغتها مجموعة من آباء الطلبة، خلال النقاش كان هناك طلاب اعربوا عن معارضتهم لرفض نوعام كوزر ، بعضهم لاعتبارات سياسية والبعض الآخر لاعتبار مبدئي يقضي بوجوب امتثال الجندي للأوامر، وكان من ضمن المعارضين ايضا بعض الطلاب الذين قالوا ان تصرف «نوعام» يدل على ان «الجيش الاسرائيلي ليس جيش رجال آليين»، واعرب آخرون عن تفهمهم لدافع

خريج مدرستهم مشيرين الى وجوب احترام موقفه، كذلك كان ثمة من اعرب عن تضامنه مع موقف نوعام، هذا وقد اشار جميع الطلاب الذين تحادثنا معهم الى ان المناقشات والحوارات التي جرت في المدرسة «لم تكن صاخبة بصورة لافتة بل جرت بروح ودية وهادئة».

وقالت ياعيل بورغ (عقيلة رئيس الكنيست) مديرة المدرسة التي يتلقى نحو ٧٠٠ طالب وطالبة تعليمهم فيها، ان خطوة «نوعام كوزر» ولدت عملية تحفُّز دائمة للنقاش والتفكير، وقد نوقشت هذه الخطوة في الكثير من المحافل التي تتيح حيزاً لطرح وسماع مختلف الآراء، صحيح ان المواقف متقاطبة ونقاط الاختلاف والتباين عميقة، لكن الرغبة في استمرار العيش معاً تتيح لكل فرد التعبير عن ذاته وسط تقبل الرأي الآخر، فالمدرسة تثقف بصورة جلية نحو التفكير الانتقادي والمستقل، وتثقف في ذات الوقت للخدمة العسكرية الكاملة، وللانصياع للقانون ولخدمة المجتمع والدولة.

«لقد فعل نوعام ما فعل بجريرة ذنبنا ايضا..» قال الأب روني كوزر، واضاف موضحاً «لقد تربى في بيت سياسي يساري، وقد اصطحبنا اولادنا الثلاثة منذ نعومة اظفارهم الى التظاهرات التي شاركنا فيها»، وتابع الدكتور كوزر، البالغ ٥٣ عاما، وهو باحث ومحاضر في جامعتي حيفا وتل ابيب، انه استدعي لخدمة الاحتياط في الاسبوع الاول من حرب لبنان، وانه ابلغ قادته حينئذ انه يرفض مبدئياً اجتياز الخط الاخضر بأي اتجاه، سواء الى لبنان او الى المناطق الفلسطينية، وعلى اثر ذلك لم يتم تجنيده، حيث ابلغه قادته اعتزامهم طرده من الوحدة، وبعد حرب لبنان استدعي د. كوزر مرة اخرى لخدمة الاحتياط في الاراضي الفلسطينية، وعن ذلك يقول «رفضت الخدمة مجدداً، لكن في هذه المرة ايضا لم اعاقب حيث اتاحوا لي اداء خدمة بديلة، يبدو ان الجيش قرر تفادي التصادم معي».

صديق د. كوزر، يشاي منوحين باشر نشاطه في حركة «يوجد حد» قبل الاعلان رسمياً عن قيام الحركة، ففي اثناء حرب لبنان العام ١٩٨٢ نشطت مجموعتان من رافضي الخدمة الانتقائيين – بمعنى الذين لم يمانعوا في ان يكونوا جنوداً، لكنهم رفضوا الخدمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، وقد نشطت احدى هاتين المجموعتين في القدس في حين نشطت الاخرى في تل ابيب.

وقد تحولت عريضة اعدتها مجموعة تل ابيب تحت عنوان «خط اخضر»، والتي اعلن الموقعون عليها – حوالي مئة عسكري من افراد الاحتياط – انهم لن يعبروا الخط الاخضر، تحولت عند اندلاع حرب لبنان، الى عريضة ضد المشاركة في تلك الحرب.. وهكذا انبثقت حركة «يوجد حد».

يقول منوحين «بعد عودتي من الحرب في لبنان، والتي خدمت خلالها في القطاع الشرقي كضابط احتياط برتبة ملازم اول، وقعت على العريضة وانضممت الى (يوجد حد).

ويضيف «عندما مكثت هناك في لبنان، دارت احاديث عن (حرب اختيارية) و (نظام جديد في لبنان) و (ستنعم البلاد بالهدوء ٤٠ عاما).. في ذلك الوقت كنت قد ابلغت القادة المسؤولين عني انني (لن اعود الى لبنان).. في شباط ١٩٨٣ وبعد عودتي من اجازة امضيتها خارج البلاد، وجدت في انتظاري امر استدعاء للخدمة في لبنان، وفي ضوء رفضي الذهاب الى لبنان حكمني قائد اللواء بالسجن مدة ٣٥ يوماً في معتقل عتليت العسكري، وقد نشرت في احدى الصحف صورة لمظاهرة رفعت فيها يافطة كتب فيها «ليطلق سراح الملازم احتياط يشاي منوحين».

بعد اطلاق سراحه تلقى «منوحين» امر استدعاء جديداً للخدمة في لبنان، لكنه في ضوء رفضه المتكرر، تم عوضاً عن زجه في السجن، طرده من وحدته «بصورة مذلة» حسب تعبير أحد قادته في ذلك الوقت، وعلى الرغم من ان قادة الالوية التي الحق بها رفضوا قبوله في وحداتهم، الا انه لم يطرد من صفوف الجيش الاسرائيلي ليواصل القيام بمهام مختلفة في نطاق قوات الاحتياط، كذلك واصل «منوحين» بصفته مواطنا مدنياً، نشاطه في اطار منظمة «يوجد حد».

ويستطرد منوحين قائلا: «في احدى المرات، وفي اطار خدمة مقررة، اخبرت ان مهمة السرية التي سأخدم فيها في المناطق (الفلسطينية) هي مرافقة افراد جهاز الامن العام (الشاباك) اثناء قيامهم باعتقال فلسطينيين، وقد اعلنت على الفور انني لن اقوم بعمل كهذا ما دمت حياً، فتم اثر ذلك ابعادي عن الخدمة في المناطق.

ونظراً لأنني لست رافضاً للخدمة العسكرية برمتها وانما رافضاً بشكل انتقائي، فقد استجيب في وقت لاحق لطلبي بالخدمة كمستشار تنظيمي لوحدات سلاح المشاة».

وبمرور الوقت رقي «منوحين» الى رتبة نقيب، وبعدما صرح خطياً انه وكأي ضابط او جندي في الجيش الاسرائيلي ملتزم بتنفيذ الاوامر القانونية ورفض تنفيذ اوامر غير قانونية وغير اخلاقية، تمت ترقيته الى رتبة «رائد» مثل هذا لا يمكن ان يحصل في هذه الأيام.

ويعلل منوحين رفضه الانتقائي بقوله «في دولة ديمقراطية يعتبر الرفض واجباً.. فمفهوم المواطنة في دولة ديمقراطية يقضي في جانب منه بوجوب رفض القيام بأعمال وممارسات غير ديمقراطية، وطالما ان

لقد اختار جبرائيل وهو لا يزال فتى يانعاً في المانيا ان يكون يسارياً، حيث تضامن في نطاق ما قام به هناك مع نشاطات، مع العمال الاتراك الذين يتعرضون للملاحقة من جانب العنصريين والنازيين الجدد، وفي اسرائيل، تركت الصراعات الاجتماعية والطائفية، التي شاهدها وعاشها في حي «تلبيوت مزراح» بالقدس، تأثيرها عليه لتحطم الصورة المثالية لاسرائيل وفقما رسمتها وزينتها في نظره ونحن في الخارج

لكل انسان الحق في ان يقرر ما هو العمل او الامر غير الديمقراطي، فإن احتلال شعب آخر يعد من وجهة نظري عملاً غير ديمقراطي على الاطلاق، ان دافعي سياسي بالتأكيد، ذلك لأنني لا اؤمن بشيء اسمه ضمير، الضمير هو تمثل وتذويت لأيديولوجيا وقيم معينة، وما يوجد ويجمع اعضاء حركة (يوجد حد) يتمثل في اننا نلجأ للرفض الفردي من جانب كل شخص كأداة للتغيير السياسي. وبمقدار ما يزداد عدد الناس الرافضين، سيكون الوضع افضل حالاً»، اقوال بهذه الروحية تماماً كان قد رددها مراراً في حينه البروفسور الراحل يشعياهو ليبوفيتش.

وبحسب قول منوحين «منذ نشوب حرب لبنان في العام ١٩٨٢ ولغاية الانسحاب (الاسرائيلي) الاول من لبنان في العام ١٩٨٥ سجن قرابة ١٨٠ رافض خدمة، فضلاً عن رافضين كثيرين آخرين لم يسجنوا، في فترة الانتفاضة (الفلسطينية) السابقة كنا نعلم ان هناك في مقابل كل جندي احتياط مكث في السجن بسبب رفضه الخدمة، عشرة جنود آخرين رفضوا الخدمة لكنهم لم يسجنوا، وكان هناك ايضا حوالي خمسة جنود نظاميين بين رافضي الخدمة، واجمل منوحين حديثه قائلاً: «في ايام الانتفاضة الاولى وقع اكثر من ٢٥٠٠ جندي احتياط ونفر من الجنود النظاميين على عريضة الرفض، كذلك وقع على العريضة التي نقوم حالياً – في نهاية العام ٢٠٠٠ – بجمع التواقيع عليها، عدد كبير من جنود الاحتياط وقلة من الجنود النظاميين الذين لن نقوم بنشر اسمائهم، ولا يقوم الجيش الاسرائيلي في الوقت الحالي – تشرين الثاني ٢٠٠٠ – بزج رافضي خدمة من جنود الاحتياط في السجن، فهو مستعد للتخلي عن خدمة قسم منهم، وهو مستعد في الوقت ذاته للافادة من خدمة رافضين آخرين دون ان يتصادم معهم، وفي اعتقادي فقد بات الجيش الاسرائيلي يتقبل الرفض الانتقائي بصورة جلية الوضوح».

وجاء في تعقيب صدر عن الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٠: «في قطاعات المنطقتين الجنوبية والوسطى لم تبرز ظاهرة حالات طلب فيها جنود الامتناع عن الخدمة في المناطق على ارضية ايديولوجية.

في حال وصول طلب من هذا النوع، فسوف يعالج، وينظر فيه بملموسيته من جانب القادة الميدانيين، كذلك فإن المستشارين القانونيين لم يتلقوا طلبات بالاعفاء بدافع رفض الخدمة في المناطق».

الفوج الثاني

خلال شهر نيسان ٢٠٠١ اطلق سراح الجندي غابي وولف، (١٩ عاماً)، من سجن ٤ العسكري في صرفند، وذلك بعدما امضى محكومية اسبوعين في السجن بسبب رفضه الانخراط في الخدمة بالجيش الاسرائيلي، وقد سجن وولف بعدما «رأت لجنة ضمير برئاسة رئيس شعبة التجنيد انه ليس هناك ما يدعو الى اعفائه من الخدمة في الجيش الاسرائيلي»، وفق ما جا ء على لسان المتحدث العسكري في حينه، في معرض تبريره لأسباب اعتقال وسجن وولف.

وأضاف المتحدث العسكري ان الجيش الاسرائيلي يرى في «وولف» جندياً بكل معنى الكلمة منذ اللحظة التي اعطي فيها رقماً عسكرياً شخصياً وارتدى الزي العسكري، وقد اعلن «وولف» قبيل اطلاق سراحه من السجن العسكري، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش الاسرائيلي قد اعلن اعتزامه «استيعاب وولف بعد الافراج عنه كجندي في الجيش الاسرائيلي»، اعلن ان لديه خططاً اخرى، وانه سيستمر في رفض التجنيد «حتى لو كلفه ذلك السجن مجددا».

كان غابي وولف ووالدته «باربرا وولف» (٥٢ عاماً) قد عاشا سنوات طويلة في ميونيخ بألمانيا، تقول «باربرا» التي تحمل وحدها مسؤولية تربية ابنها الوحيد: «قبل حوالي سبع سنوات ، وبتأثير الهالة والآمال التي احاطت باتفاق اوسلو، تركنا ميونيخ وجئنا للعيش في اسرائيل»، وتعرب الام عن تضامنها الكامل مع موقف ابنها الرافض للخدمة في الجيش وعن اعتزازها به، وتقول «ان رفض جبرائيل (غابي) يرجع الى مناخ البيت والتربية التي تلقاها فيه»، وتضيف «لقد اختار جبرائيل وهو لا يزال فتى يانعاً في المانيا ان يكون يسارياً، حيث تضامن في نطاق ما قام به هناك مع نشاطات، مع العمال الاتراك الذين يتعرضون للملاحقة

من جانب العنصريين والنازيين الجدد، وفي اسرائيل، تركت الصراعات الاجتماعية والطائفية، التي شاهدها وعاشها في حي «تلبيوت مزراح» بالقدس، تأثيرها عليه لتحطم الصورة المثالية لاسرائيل وفقما رسمتها وزينتها في نظره ونحن في الخارج، وقد ساهمت الدراسة التي تلقاها في ثانوية العلوم والفنون، التي تعلم فيها طلبة يهود وعرب وعلمانيون ومتدينون جنبا الى جنب، ساهمت في تكوين وبلورة وجهة نظره، كما ان انشطة التضامن مع الفلسطينيين التي شارك فيها مكنته من رؤية العرب في ضوء مختلف، فهو لم ير فيهم اعداء.».

في نيسان ١٩٩٩، وعندما تلقى امر الاستدعاء الاول للخدمة، ابلغ «وولف» سلطات الجيش الاسرائيلي انه لن يكون مستعداً، اثناء فترة خدمته العسكرية، للخدمة في المناطق (الفلسطينية) المحتلة.

غير انه توصل في وقت لاحق، اثناء امتحانات القبول لسلاح الاستخبارات التي اجتازها بنجاح، الى نتيجة عبر عنها بقوله «لن استطيع الخدمة في الجيش بمعزل تام عن المكان الذي سأوضع فيه والمهمة التي ستوكل اليّ»، وفي تموز ٢٠٠٠، وبعد تلقيه امر تجنيد للشهر التالي (آب)، ابلغ وولف سلطات الجيش انه يرفض الخدمة كلياً، وتم تأجيل تجنيده، في بداية شباط من هذا العام (٢٠٠١)، ابلغته لجنة الضمير بعد اسبوع من مثوله امامها، انه لم ينجح في اقناعها بأنه «لا عنفي» ولذلك قررت «اللجنة» عدم اعفائه من واجب التجنيد، وبعد اسبوعين تلقى «وولف» امر تجنيد اعتباراً من الأول من شهر نيسان ٢٠٠١.

من جهته، لم يصف «وولف» نفسه انه «لا عنفي»، ويقول انه ربما كانت هناك، عدا اللاعنفية، اسباب اخرى دعته الى عدم الخدمة في الجيش، واوضح في رسالة وجهها الى وزير الدفاع عشية موعد تجنيده انه توصل الى استنتاج ان «دولة اسرائيل مؤسسة على قيم، بعضها، مثل غياب الفصل بين الدين والدولة، والعنصرية التي تشكل اساس وجوهر تبرير وجود دولة اسرائيل في صورتها الراهنة، يتصادم ويتناقض تناقضاً شديداً مع قيمي الخاصة بصفتي اؤمن ان من حق جميع الناس التمتع بنفس الحقوق على قدم المساواة، من قبيل الحق بالحرية وتقرير المصير، فرادى وجماعات على حدّ سواء، والعيش بكرامة وغيرها من الحقوق، وكنتاج لهذه العنصرية وغيرها من العوامل، فإن دولة اسرائيل تمثل اليوم دولة احتلال لمناطق واراضٍ لا تعود لها، وتسيطر على الشعب الذي يعيش في هذه المناطق وسط مصادرة حقوقه الاساسية... لقد ازدادت وترسخت ثقتي في ان الامكانية الوحيدة المتاحة للعمل في اطار حدود ما يمليه علي ضميري تتمثل في رفض التجنيد للخدمة في الجيش الاسرائيلي».

وشكا «وولف» في رسالته ازاء رفض الجيش الاسرائيلي لاقتراحه بـ «الخدمة في نطاق خدمة جماهيرية» وكذلك رفض الجيش تمكينه من «استغلال وقتي بالقيام بأعمال لصالح المجتمع بدلاً من فرض اطار علي لا اقبله ولا اكون فيه قادراً على خدمة اي قيم، سواء قيمي ام قيم الجيش الاسرائيلي».

في الاول من نيسان ٢٠٠١ مثل «وولف» في قاعدة استيعاب وتصنيف المجندين وارتدى الزي العسكري، لكنه رفض التجند فحكم عليه بالسجن مدة ١٤ يوماً، وفي السجن رفض باصرار قص ضفائر شعره الطويل.. وعندما اكتشف سجانوه انه استغل يومه الاول في السجن ليشرح لباقي السجناء اسباب اعتقاله ودوافع رفضه، قاموا بعزله في حبس انفرادي، حيث احتجز هناك لغاية انتهاء مدة محكوميته، كذلك حرمته سلطات السجن مدة اسبوع تقريباً من الاتصال بالهاتف.

وذكرت والدته، باربرا وولف، عقب زيارتها الاولى له في سجنه «لغاية الزيارة كنت قلقة بسبب ظروف اعتقال ابني غابي، خصوصاً عندما علمت انه في حبس انفرادي وانهم لا يشغلونه في أي عمل، وانه لم يستحم ولم يحصل على اذن بالاتصال هاتفياً او ارسال رسائل، وانهم حظروا عليه حتى الاحتفاظ بقلم رصاص وورق، عندما قابلته علمت انه سمح له اخيراً بالاستحمام والاتصال تليفونيا، وعلى ما يبدو فإن رسائل الاحتجاج التي وصلت الى الجيش الاسرائيلي من البلاد وخارجه على اعتقاله، ادت الى تحسين ظروف اعتقاله، غبرائيل يتمتع بمعنويات عالية، وانا مطمئنة ومؤمنة بأنه سيحقق مراده».

بعد اطلاق سراحه، ذكر «وولف» ان احتجازه في عزل انفرادي اسدى خدمة له، وبحسب قوله «لقد رفع ذلك من شأني في نظر باقي السجناء.. الذين توصوا بي في مأدبة عشاء عيد الفصح «البيسح».

ويتضح من كلامه انه في نيسان ٢٠٠١، وخلافاً لسنوات سابقة، ورغم الوضع الأمني الصعب، فإن رافضي التجنيد لم يعودوا يشكلون في نظر الكثيرين من اقرانهم او ابناء جيلهم «اعداء الشعب»، والذين «يكنون البغضاء والكره لاسرائيل»، كما ان الكثيرين ممن لم يتفقوا معهم (اي مع رافضي الخدمة والتجنيد) اعربوا عن تفهمهم لدوافعهم وهواجسهم الضميرية، ولم ير سوى قلائل فقط في رفض هؤلاء غطاء للرغبة في التهرب من الخدمة العسكرية.

بعد ثلاث فترات من السجن سرح غابي وولف من الجيش الاسرائيلي.

وقد وجدت ان اكثر الأشياء لا انسانية في السجن يتمثل في كون السجانين، الذين اوكلت لهم مهمة الاشراف على الظروف السيئة فيه، هم في نفس عمر السجناء، وقد ارغم هؤلاء السجانون على التجرد من انسانيتهم وعلى معاملة السجناء بصورة مذلة ولا انسانية، حقاً ان السجن غير انساني بالنسبة للسجين والسجان على حدّ سواء

هذا التغيير في التوجه كان يمكن تلمسه في مظاهرة التضامن مع رافضي التجنيد، والتي جرت في اواسط شهر نيسان ٢٠٠١ في حديقة «شينكين» في تل ابيب، وذلك عندما قام عدد من المتظاهرين بجمع تواقيع المارة على عريضة موجهة لوزير الدفاع تطالب بـ«اطلاق سراح غابي وولف على الفور من السجن العسكري واعفائه من الخدمة العسكرية لاعتبارات ضميرية»، كذلك قام بعض الاهالي بتوزيع ملصق كتب عليه «ليس لدينا ابناء لحروب غير مبررة».

وذكر رافضو تجنيد تحدثنا معهم اثناء تلك المظاهرة انهم لم يصادفوا او يلاحظوا بوجه عام في محيطهم، بما في ذلك المدرسة، نظرة معادية او غير ودية، وتظهر نتائج استطلاع اجرته مؤخراً لجنة التربية والتعليم التابعة لمركز السلطات المحلية، ان ٦ في المئة من الذكور و ٢١ في المئة من الاناث الذين تتراوح اعمارهم بين ١٣ عاماً و ١٨ عاماً لا يريدون الخدمة في الجيش، واشار الاستطلاع في حينه الى هبوط كبير في استعداد الشبيبة للخدمة في الجيش الاسرائيلي، وذلك مقارنة مع معطيات جمعت في سنوات سابقة.

اثناء زيارة باربرا وولف لابنها في «سجن ٤» العسكري، رافقها في الزيارة طالب جامعي يدعى «لوتان راز» كان في حينه في العشرين من عمره، درس التاريخ والفلسفة في جامعة تل ابيب، وكان راز وغابي وولف قد تعاونا اثناء نشاطهما السياسي ضد الاحتلال.

ولد (راز) في كيبوتس «شموات» وامضى فترة صباه في القدس في كنف عائلة تتمتع بوعي سياسي رفيع، اصبح «راز» في سن مبكرة ناشطاً في اطر وهيئات يسارية مختلفة، مثل «كفى عنصرية» و «يوجد حد».

قرار «راز» بالتحول الى رافض للتجنيد، حتى لو كلفه ذلك السجن، تبلور لديه قبل موعد تجنيده في صيف العام ١٩٩٩، فـ «الجيش» حسب رأيه «هو الاطار المادي الذي يكرس تفوق اسرائيل في الشرق الاوسط ويمكنها من التفاوض مع الفلسطينيين في ظل شروط غير متكافئة على الاطلاق.. اما الشبان (الاسرائيليون) الذين يخدمون في الجيش، فهم مدعوون للتضحية بحياتهم من اجل ارض محتلة وسياسة غير اخلاقية لن تستطيع الصمود لوقت طويل».

لم يرغب «راز» في ان يقرر الجيش تسريحه او اعفاءه بذريعة اسباب طبية او نفسية كاذبة في نظره، وعلى الرغم من انه توجس خشية مما قد يواجهه في السجن الا انه تحمل مرارته وقسوته، فبعدما تمسك بمواصلة رفضه التجند، حكم عليه بالسجن ثلاث مرات، اثنتان مدة كل واحدة منهما ١٤ يوماً والثالثة مدتها ٢٨ يوماً، امضاها في «سجن ٤» العسكري، وبعد ذلك سرح من الخدمة في الجيش الاسرائيلي على اساس بند «عدم الملاءمة»، ووصف راز السجن بقوله «كان السجن من اصعب الاماكن غير الانسانية التي مكثت فيها خلال حياتي فترة طويلة ومتواصلة.. وقد وجدت ان اكثر الأشياء لا انسانية في السجن يتمثل في كون السجانين، الذين اوكلت لهم مهمة الاشراف على الظروف السيئة فيه، هم في نفس عمر السجناء، وقد ارغم هؤلاء السجانون على التجرد من انسانيتهم وعلى معاملة السجناء بصورة مذلة ولا انسانية، حقاً ان السجن غير انساني بالنسبة للسجين والسجان على حدّ سواء، اذ يسود فيه وضع غير طبيعي يحكمه الخوف، لقد خفت من السجن، ومع ذلك فقد تعلمت فيه ومنه الكثير، ولعل افضل ما تعلمته في السجن هو كيف يجب الاصغاء للناس الآخرين».

هناك شاب آخر، يدعى يانون هيلر (١٩ عاما) من كيبوتس «هعوغين»، كان يمكن ان يسجن هو الآخر في الثالث من كانون الاول ٢٠٠٠، لو كان قد مثل في ذلك اليوم للخدمة العسكرية واصر على موقفه بعدم التجند، لكنه استبق موعد تجنيده بتقديم التماس الى محكمة العدل العليا ضد وزير الدفاع، كان «هيلر» قد بلور في سن مبكرة وجهة نظره اللاعنفية، المرتكزة حسب تعبيره الى التسامح ورفض العنصرية وسائر اشكال العنف، الكلامي والجسدي.

وفي رأيه فإن أي نزاع، بما في ذلك النزاع الاسرائيلي –

الفلسطيني، يمكن بل ويجب حلّه بطرق غير عنيفة، وكان «هيلر»، في نطاق نشاطه السياسي، عضواً في مجموعة من المنظمات، مثل «عصبة معارضي الحرب»، وهي منظمة دولية، وجمعية «رافضو ضمير في اسرائيل» وجمعية «وجه جديد للمجتمع المدني في اسرائيل»، وعمل «هيلر»، في اطار نشاطاته الاجتماعية، مرشداً لأبناء الشبيبة، وهو عمل لا يزال يزاوله حتى اليوم.

في تشرين الاول ١٩٩٨، ومع اقترابه من سن التجنيد، توجه هيلر للمرة الاولى الى وزير الأمن مطالباً اعفاءه من الخدمة العسكرية، وظل منذ ذلك الحين، ولمدة تزيد على سنتين، يطرح المرة تلو الاخرى، كتابة وشفاهة، موقفه اللاعنفي امام سلطات الجيش، لكن دون جدوى، وفي مرحلة معينة، وفي اعقاب مقابلة مع لجنة منح الاعفاء من الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية، عرض عليه رئيس شعبة التجنيد «امكانية التجنيد للجيش الاسرائيلي من دون الزامه بواجب ارتداء الزي العسكري واجتياز مراحل التدريب والتأهيل العسكري الاولية، والانخراط في خدمة معترف بها في هيئة غير عسكرية دون ارتداء زي الجيش»، لكن هيلر رفض هذا العرض او الاقتراح «لأنه حسبما جاء في نص التماسه الذي قدمه الى المحكمة العليا، محاميه، اوري كيدار، يشمل اجراءات تجنيد او عسكرة، ولأنه سيكون بمقتضى ذلك من ناحية عملية في منزلة جندي بكل معنى الكلمة، وهو امر لا ينسجم مع وجه نظره وفلسفته في الحياة، التي ترفض وتنأى جملة وتفصيلاً عن الانتماء لأية هيئة عسكرية، من جانب آخر، اعلن (هيلر) انه مستعد لاداء خدمة بديلة، مدنية، بشرط ان تكون خدمة مدنية حقاً».

في رده المرفوع للمحكمة العليا بواسطة نائب المدعي العام للدولة، المحامي عنار هيلمان، طالب الجيش الاسرائيلي برفض الالتماس كلياً بحجة انه «في هذه الايام التي يضطر فيها جنود كثيرون في الجيش الاسرائيلي لتعريض حياتهم للخطر يومياً دفاعاً عن سلامة الدولة وسكانها، فإن رفض «هيلر» قبول الاقتراح الذي قدم اليه بالقيام بأعمال اعانة ضمن الشروط التي اقترحت عليه، يعد امراً مثيراً بدرجة كبيرة».

في نهاية آذار ٢٠٠١، وفي المداولات التي جرت امام القضاة اسحق انغلرد ويعقوب تيركل واليعزار ريبلين، تساءل القاضي «انغلرد» عن السبب الذي يحول دون استجابة سلطات الجيش الاسرائيلي لطلب هيلر، لا سيما ان المسألة «مسألة ضمير ووجهة نظر.. فلماذا لا يوافق الجيش الاسرائيلي على اقتراحه (اقتراح هيلر) بأن يخدم خدمة وطنية مدة ثلاث سنوات في جمعية مدنية، وان تؤجل خدمته العسكرية؟ ان ظاهرة الرفض الضميري ظاهرة موجودة في جميع انحاء العالم، فلماذا لا يؤخذ ذلك بنظر الاعتبار؟» في اعقاب هذه المداولات اصدرت المحكمة العليا امراً دعي فيه وزير الأمن وسلطات الجيش الى تعليل اسباب امتناعهم عن الاستجابة لطلب هيلر باعفائه من الخدمة العسكرية وذلك في غضون ٤٥ يوماً من تاريخه.

وفي مداولات المحكمة العليا التي لا تزال مستمرة حتى اليوم (منتصف شهر كانون الاول ٢٠٠١) عرض الجيش الاسرائيلي السماح لـ «هيلر» بأداء الخدمة الالزامية في مستشفى، من دون اجتياز التدريبات العسكرية الاولية ودون ارتداء الزي العسكري او حمل السلاح.

وفي وقت لاحق اعلن الجيش الاسرائيلي ان اقتراحه المقدم لـ «هيلر» لن يشكل سابقة لرافضي خدمة عسكرية آخرين، هذا ولم تحسم حتى الآن مداولات المحكمة العليا في شأن قضية رفض هيلر.

في تظاهرة التضامن والتأييد لرافضي التجنيد التي جرت في نيسان ٢٠٠١، في تل ابيب، شارك ايضا كل من حجاي مطر ويائير حيلو، واللذين كانا قد ابلغا الجيش الاسرائيلي موقفهما الرافض للتجنيد، وفي رسالة بعثها الى وزير الأمن وصف «مطر» الجيش الاسرائيلي انه «هيئة عنيفة تخدم سياسة ومتطلبات الاحتلال الاسرائيلي في المناطق المحتلة».

ونظراً لذلك، اردف مطر «فَقَدَ (الجيش الاسرائيلي) شرعيته وحقه في دعمي له»، واعرب «مطر» عن استعداده للخدمة في الجيش الاسرائيلي وما يترتب على ذلك من اجتياز فترة التدريب ولكن ضمن الشروط التالية: ان يكون معفياً من حمل السلاح، ومن الخدمة في المناطق الواقعة خلف (شرق) حدود حزيران ١٩٦٧ ومن أية خدمة عسكرية تسهم في استمرار الاحتلال، أو يرى (مطر) فيها دعماً للاحتلال او لسياسة الحكومة (الاسرائيلية) في المناطق المحتلة.

واوضح «حجاي» قائلاً «في نطاق نشاطاتي المناهضة للاحتلال اقمت علاقات زمالة وصداقة مع شبان فلسطينيين في مثل عمري... خلال الانتفاضة الحالية لقي عدد من اصدقاء هؤلاء الفلسطينيين مصرعهم برصاص الجنود الاسرائيليين، وفي ظل هذه الظروف لا ارى انني استطيع ان اكون جندياً في جيش كهذا».

من جهته، اكد الجيش الاسرائيلي في رفضه لطلب «حجاي» باعفائه من الخدمة العسكرية ان «سلطات التجنيد لا تعترف باعفاء

لأسباب ضميرية تنبع من وجهة نظر سياسية او حزبية، او انتقادية للسياسة التي تنتهجها دولة اسرائيل في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة... واي طلب بالحصول على اعفاء او تسهيلات لأسباب ضميرية، يمكن تقديمه فقط بعد استكمال اجراءات التسجيل والفحوصات في شعبة التجنيد، ولن يصار الى بحث او مناقشة اي طلب في هذا الخصوص يقدم قبل استكمال الاجراءات المذكورة».

استأنف «مطر» على هذا القرار، واستدعي مطلع تموز ٢٠٠١ للمثول امام «لجنة الضمير» التي ضمت ممثلين عن مديرية (شعبة) التجنيد والنيابة العسكرية، عرض «مطر» امام اعضاء اللجنة مواقفه السياسية ونشاطه ضمن اطر سياسية يهودية – عربية مشتركة، كما ونوه بعلاقات الصداقة التي تربطه بفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ورداً على طلبه السماح له بتأدية خدمة بديلة، في مستشفى مثلا، كما سمح بذلك لـ «هيلر»، قال له اعضاء اللجنة ان حالة «هيلر» لا تشكل سابقة.. ورفضت اللجنة طلبه بالحصول على اعفاء من الخدمة في الجيش الاسرائيلي لأسباب ضميرية، من جهته اعلن «مطر» قائلاً: «عندما يحين الاوان سوف ارفض التجنيد في الجيش لأسباب ضميرية».

يائير حيلو يصف نفسه بأنه «لا عنفي» و «فوضوي» في آن واحد، ولذلك فإنه يعارض حل المشاكل وتحقيق الاهداف، حتى لو كانت ايجابية، بطريقة عنيفة، وهو يقتدي بشخصيات نموذجية مثل «مهاتما غاندي» و«مارتن لوثر كينغ»، في شهر تشرين الاول الماضي، وفي رسالة وجهها الى وزير الأمن، اقتبس «حيلو» قولاً منسوباً للكاتب ليف تولستوي (استخدمه ايضا وزير الخارجية في اطار اقوال لا افعال) جاء فيه «لا تُطفأ النار بالنار»، واضاف حيلو على نفس المنوال «العنف لا يمنع بالعنف.. وعلى النقيض من الاعتقاد السائد، فإن الجيش، ليس فقط لا يقوم بحماية الناس، بل انه يضر بهم عن طريق افتعال الحروب... ان السبيل الوحيد لاحلال السلام هو نزع السلاح والغاء توازن الرعب».

ورفض حيلو موقف الجيش الاسرائيلي القاضي ان عليه اولاً استكمال الاجراءات في شعبة التجنيد وبعد ذلك فقط يمكنه طلب المثول امام لجنة ضمير، والاّ فسوف تتخذ بحقه عقوبات بما في ذلك السجن، «حيلو» اعلن انه لا يعتزم المثول لاجراءات التجنيد حتى لو نفذ التهديد بسجنه.

الفوج الثالث

خلال شهري تموز وآب ٢٠٠١، زج بجنود آخرين في السجون العسكرية، وبلغ عدد الجنود المعتقلين خلال شهر ايلول ٢٠٠١، ستة جنود من القوات النظامية والاحتياط، احتجزوا في السجون العسكرية الثلاثة (سجني ٤ و ٦ للجنود الرجال وسجن ٤٠٠ للمجندات) وذلك بتهمة رفض الخدمة في الجيش او بسبب رفض الخدمة في المناطق (الفلسطينية المحتلة)، وكان بين المعتقلين اثنان من ضباط الاحتياط برتبة «نقيب» وهما: سافي سنديك، الذي رفض الخدمة في الجيش لاعتبارات سياسية، و «دان تامير» الذي رفض الخدمة، في المناطق المحتلة لأسباب ضميرية ، كما كان بين المحكومين بالسجن جنديان نظاميان، احدهما مجندة مرشدة اسمها آبيا عتي، وجندي مهنته مدرس اسمه روتم مور.

في اوائل شهر ايلول ٢٠٠١، ادعى الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي انه لا تتوفر معطيات من شأنها تبيان حجم ظاهرة الرفض (رفض الخدمة والتجنيد) وانه (أي الناطق العسكري) لا يعتزم الادلاء بأي تعقيب على هذا الموضوع، اوساط الجمهور الاسرائيلي تعي ان معظم رافضي الخدمة يعللون رفضهم بدوافع سياسية وضميرية، سواء من منطلق معارضة سياسة الحكومة تجاه الفلسطينيين ام من منطلق موقف لا عنفي.

وفي مطلع الشهر ذاته (ايلول ٢٠٠١) اعتقل «روتم مور» في سجن ٤ العسكري، بعدما حكم عليه الجيش الاسرائيلي بالسجن الفعلي مدة ٢٨ يوماً، وبمثلها مع وقف التنفيذ، انهى مور، البالغ ٢٠ عاما، دراسته الثانوية في صيف العام ١٩٩٩ وتقدم لامتحان البغروت (التوجيهي)، وفي شباط ٢٠٠٠ تجند في الجيش، حيث خدم لفترة من الوقت في وحدة الارتباط مع القوات الاجنبية في ايلات، واجتاز بعد ذلك دورة «مدرسين – جنود» التي خصصت في الماضي للمجندات فقط.

اعترف «مور» انه لم يكن دوماً جندياً منضبطاً، لكنه احب العمل مع الشبان الصغار وكان مستعداً لتوظيف كفاءاته ووقته من اجلهم، وروى مور لأصدقائه قائلاً:

«ساعدتهم في الدراسة، وكنت مستعداً على الدوام للاصغاء لهم، كما اطلعتهم وشرحت لهم عن آرائي في مجالات وشؤون مختلفة»، وبعد ان امضى «مور» مدة سنة ونصف السنة في الخدمة، تبلور

قراره في انه لم يعد راغباً في مواصلة الخدمة في الجيش.

عندما قرر نهائياً التحول الى «رافضي ضمير»، خلع «مور» ملابسه العسكرية وذهب الى وحدته مرتدياً ملابس مدنية، وهو ما فعله ايضا عندما مثل امام لجنة الضمير التابعة للجيش الاسرائيلي، ما حدا بالأخيرة (اللجنة) الى رفض الاستماع لحججه ومبرراته، وقال «مور» لاصدقائه: ان الخدمة العسكرية اضحت تساوي في نظره «العبودية» وانه لا يشعر بأن الجيش الاسرائيلي يدافع عنه أو يحميه.

وفي بيان سياسي نشره قبيل سجنه، كتب مور: تساورني منذ وقت بعيد شكوك حول صدقية ومشروعية الخدمة العسكرية.. هذه التساؤلات بدأت تراودني قبل وقت طويل من تجنيدي.. وقد انبثقت هذه التساؤلات عن المعرفة والوعي اللذين كونتهما حول النزاع الاسرائيلي – العربي، وما اكتشفته من معلومات كاذبة في هذا الخصوص، كنت واقعاً تحت تأثيرها على مدى سنوات طويلة، وبمقدار ما اكتسبت المزيد من الوعي والنضج، أخذ ايماني يقل أكثر فأكثر بالرواية الاسرائيلية الرسمية لما حدث.. هذه الرواية تمثل الفرضية الاساسية التي يبرر ويسوغ غالبية الشبان في اسرائيل استناداً اليها، خدمتهم العسكرية في الجيش الاسرائيلي، لقد بدأت أعي الى أي حدّ جبلت وتربيت على الحقد والخوف منذ نعومة اظفاري، اكتشفت انني لا اؤمن بوجود «عدو»، وانما فقط بوجود اناس ينتمون الى ثقافة اخرى، وانهم مروعون وغاضبون مثلي تماما».

ولأجل مواصلة خوضه لنضاله، اقام «مور» لنفسه موقعاً على شبكة الانترنت شرح فيه ما يدعوه للالتزام والتمسك بقناعاته وما يؤمن به، ونوه «مور» الى انه كوّن وجهة نظره اللاعنفية من خلال تجربته الذاتية وبمساعدة مطالعاته وقراءاته للكتب.

آبيا عيتي، (١٩ عاما)، وهي خريجة مدرسة ثانوية ومرشدة سابقة في حركة «هتسوفيم»، كانت قد اعلنت قبل تجنيدها في الجيش الاسرائيلي انها لن تحمل سلاحاً ولن تخدم في المناطق المحتلة، اجتازت «آبيا» قبل تجنيدها دورة تمهيد للخدمة العسكرية تولت تنظيمها مؤسسة «الكيرن كييميت» والتي اهلت آبيا للعمل مرشدة للشبان في الجيش الاسرائيلي فيما يختص بشؤون «الكيرن كييميت لاسرائيل»، وبعد ان انهت فترة التدريبات العسكرية الاولية خدمت كمرشدة – مجندة في غابة «كيندي» (شمال غرب القدس)، وفي نطاق مهمتها هذه لم تحمل «آبيا» سلاحاً ولم تزاول مهام حراسة، وانما كانت شغوفة بحب ومعرفة البلاد» كما يقول ابوها الدكتور يهودا عيتي.

في اواخر آب ٢٠٠١ دعيت «آبيا» من جانب المسؤولين عنها في الجيش الى ترك مهمتها والتحول لتولي مهمة ارشاد وتوجيه فتية في حي «جيلو» (وهو حي اقيم على اراض احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧) على كيفية الاحتماء من اطلاق الرصاص وقذائف الهاون والقنابل.. لكن «آبيا» رفضت القيام بهذه المهمة معللة انها تفتقد الى التأهيل الملائم، وانه اذا كانت الجهات المعنية لا تريد حقاً تعريض حياة الاطفال والصبية للخطر في تلك الشوارع المعرضة لاطلاق النار في «جيلو»، فإن اسلم طريق الى ذلك هي اجلاء هؤلاء الاطفال عن الحي.. واستطردت آبيا معتبرة ان قرار ابقاء الاطفال والاولاد في خطوط الجبهة أو مرمى النيران هو قرار سياسي، ولذلك يجب ان تناط مهمة حمايتهم والدفاع عنهم بالاشخاص المؤهلين للقيام بهذه المهمة.

والد آبيا، د. يهودا عيتي، وهو ضابط سابق في قوات المظليين، وحاليا ناشر مجلة «عولام هتناخ»، صرح هذا الاسبوع في اعقاب اعتقال ابنته انه يساند بشكل كامل ابنته التي تربت، مثل باقي ابنائه الخمسة ، على حب البلاد.. وقال «ان طريقة الحكم في البلاد قد انهارت والدولة تعاني حالة تخبط وازمة هوية».

عقب رفض «آبيا» الانضمام للمجندات اللواتي ارسلن الى «جيلو»، حكم عليها بالسجن الفعلي مدة ٢٨ يوما.. وبعد فترة وجيزة من اطلاق سراحها من السجن العسكري وازاء ما اعتراها من مرارة ومعاناة جرى تسريحها ايضا من الخدمة العسكرية.

في ايلول ٢٠٠١ اعرب يشاي منوحين، احد رؤساء حركة «يوجد حد»، عن تقديره ان ظاهرة رفض الخدمة العسكرية آخذة بالاتساع.. وكشف عن ان عدد الحالات التي يتوجه فيها جنود نظاميون واحتياطيون الى منظمته يزداد باستمرار، وقال «نحن نعي وجود حالات كثيرة يتجنب فيها الجيش الاسرائيلي الصدام مع جنود رافضين للخدمة وانه (الجيش) يحاول بذلك اخفاء وحجب مشكلتهم عن الانظار، وبمقدار ما تتسع هذه الظاهرة، يزداد قلق وانزعاج الجيش الاسرائيلي الذي يخفق في التصدي لها، ولذلك تجده يرفض التطرق اليها».

في الاسبوع الاول من شهر ايلول ٢٠٠١ وجهت منظمة «يوجد حد» دعوة علنية جديدة للجنود حثتهم فيها على رفض «المشاركة في جرائم حرب»، وقد استهل بيان المنظمة باقتباس بيت شعر من قصيدة نشرها الشاعر ناتان الترمان في العام ١٩٤٨عقب مجزرة ارتكبها

الجيش الاسرائيلي.

«لأن حملة السلاح، ونحن معهم/ بعضنا عمليا وبعضنا ضمنيا/ ندفع متمتمين «هذا ضروري» و «لننتقم»/ الى دائرة جرائم الحرب».

وفي الاسبوع ذاته، من اوائل ايلول ٢٠٠١، نظمت «يوجد حد» مظاهرة تضامن مع الجنود الرافضين المعتقلين على مقربة من سجن ٦ العسكري في عتليت، وذكر خلال المظاهرة ان الحركة تلقت رسالة من منظمة كندية تطلق على نفسها« وحدة فلسطينية – يهودية» تعلن فيها يبني رافض الخدمة في المناطق (الفلسطينية المحتلة) ضابط الاحتياط دان تامير باعتباره «انسان يؤمن بالديمقراطية، والقيم اليهودية ويرفض المشاركة او الاسهام في نشاطات عسكرية هدفها تكريس الاحتلال الاسرائيلي في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وقالت المنظمة الكندية في رسالتها الموجهة الى «تامير» في سجنه: انه اذا حل السلام في الشرق الاوسط فـ «ان ذلك سيكون ايضا بفضل شجاعة اشخاص مثلك.. واعلم ان لك اصدقاء كثيرون»، كذلك نفذ اعضاء المنظمة الفلسطينية – اليهودية الكندية تظاهرة احتجاج قبالة القنصلية الاسرائيلية في مونتريال، تضامناً مع «تامير» وباقي الجنود الاسرائيليين رافضي الخدمة المعتقلين.

وتقوم منظمة «وجه جديد» التي تواكب نضال رافضي الخدمة، بتزويد الجمهور بالمعلومات عن قضيتهم وذلك عن طريق موقع المنظمة على شبكة الانترنت وهي تحث وتدعو الجمهور الى الاحتجاج امام السلطات «ازاء اعتقال رافضي الخدمة الذين يفضلون السجن على الا يخالفوا نداء ضميرهم»، ونشرت المنظمة تقريراً مسهباً عن رسالة الطلبة الثانويين الجديدة التي وقع عليها اكثر من ٦٠ شاباً، واعلن الموقعون على الرسالة، التي بعثوا بها الى كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة، انهم سيرفضون المشاركة في عمليات القمع الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، كما ودعوا امثالهم من الشبان الى الاقتداء بهم.

ومما كتبه هؤلاء الشبان في رسالتهم: «نحن الموقعين أدناه، من ابناء الشبيبة الذين نشأوا وتربوا في البلاد، ومن المرتقب ان يتم استدعاؤنا قريباً للخدمة في الجيش الاسرائيلي، اننا اذ نعرب عن احتجاجنا على السياسة القمعية والعنصرية التي تنتهجها الحكومة والجيش الاسرائيليان، لنعلن اعتزامنا عدم المشاركة او الاسهام في تنفيذ هذه السياسة.

اننا نعارض ونرفض بشدة ما تقوم به دولة اسرائيل من دوس وانتهاك لحقوق الانسان، ان مصادرة الاراضي والاعتقالات وعمليات الاعدام دون محاكمة وهدم البيوت وفرض الحصار والاغلاق واعمال التعذيب ومنع العلاج الطبي، ما هي الا جزء من الجرائم التي ترتكبها دولة اسرائيل وسط انتهاك سافر للمواثيق الدولية التي وقعت عليها.

هذه الاعمال، ليست غير شرعية وحسب، بل انها ايضا لا تحقق هدفها المعلن، وهو تعزيز الأمن الشخصي لمواطني الدولة، ان مثل هذا الامن يتحقق فقط من خلال التوصل لاتفاق سلام بين حكومة اسرائيل والشعب الفلسطيني، بناء على ذلك نحن عازمون على الاصغاء لصوت ضميرنا برفض المشاركة في عمليات قمع الشعب الفلسطيني التي تجدر تسميتها عمليات ارهاب، اننا ندعو امثالنا من الشبان والجنود في الخدمة الالزامية والنظامية والاحتياط الى حذو حذونا».

خلال الشهور الثلاثة الاخيرة من العام ٢٠٠١، سجن مرشحون آخرون للخدمة في الجيش الاسرائيلي بجريرة رفضهم التجنيد لأسباب ضميرية، وكان في تعداد المعتقلين كل من ليونيد كرسنر الذي امضى فترتي اعتقال مدة الاولى سبعة ايام والثانية ٢٨ يوماً ثم حكم عليه في محكمة عسكرية بالسجن لمدة اربعة شهور، وعيران رزغور الذي حكم عليه بالسجن مدة ٤٢ يوماً، وعومر هرارا الذي حكم عليه بالسجن مدة ١٤ يوماً، ويائير هلفر الذي حكم عليه بالسجن مدة ٢٨ يوما.. والحبل على الجرار.. فطالما كان الاحتلال والقمع مستمران، فسوف يواصل الشبان من ذوي الضمير رفض الخدمة، وبالتالي ستتواصل الاعتقالات، لكن من الواضح ان العمليات الانتحارية الاجرامية ضد المدنيين الابرياء، والتي تنفذها منظمات فلسطينية تعلن بكرة وعشية معارضتها لأية تسوية سلمية، انما تشوش وتعيق نشاطات ونضال مناهضي الاحتلال نحو تحقيق سلام عادل.

في الرابع من كانون الاول ٢٠٠١ رافقت مجموعة من الشبان في مسيرة يافطات يائير حيلو، احد الموقعين على رسالة الطلبة الثانويين الاخيرة، الى قاعدة الاستيعاب والتجنيد في تل هشومير، وقد دعت اليافطات الى انهاء الاحتلال والافراج عن رافضي الخدمة المعتقلين.

وفي الواقع فقد كانت هذه مظاهرة صغيرة شارك فيها نحو دزينة من الشبان، لكن هذه كانت المرة الاولى، في تاريخ دولة اسرائيل، التي يتظاهر فيها شبان اسرائيليون قبالة «قدس اقداس» الدولة: قاعدة الاستيعاب والتصنيف التابعة للجيش الاسرائيلي.

بعد مرور عدة ايام نشرت منظمة «يوجد حد» نداء على شكل اعلان كبير في صحيفة «هآرتس» (بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٩) وذلك تحت عنوان «هذه الحرب ليست حربنا»، وذكّر الاعلان الجنود الذين خاطبهم ان «اطلاق النار على المدنيين العزل، وقصف الاحياء السكنية، و «التصفيات» وهدم البيوت ومنع وصول المواد الغذائية والعلاج الطبي وتدمير مصادر الرزق، تعتبر قانونياً بمنزلة جرائم حرب»، واشارت المنظمة في ندائها ايضا الى ان «الانصياع لكل الأوامر ، ومجاراة «الجميع» او السير معهم، وابداء عدم الاكتراث، والمشاركة او المساهمة في جرائم الحرب، كل ذلك لا يعد ضرباً من البطولة.

هناك من يمتلك الجرأة والشجاعة ويرفض المشاركة في جرائم الحرب معلنا: (لا.. لن افعل ذلك!) ان البطولة انما تكمن في رفض الاسهام والمشاركة في حرب اختيارية لا مبرر لها».

ويخاطب نداء «يوجد حد» المواطنين مؤكداً ان «الاحتلال يلقي على كاهل الجيش الاسرائيلي عبئاً جسيماً ويهدر طاقاته البشرية في مهام شتى، ابتداء من حماية المستوطنات والمستوطنين، مروراً بعمليات فرض الحصار والعقوبات والتصفيات (الاغتيالات)، وانتهاء بحرب لا طائل او مبرر لها، هذه الممارسات غير الاخلاقية لا تسهم ولا تقدم شيئاً لأمن الدولة او لأمن وسلامة مواطنيها، يجب الكف عن هذه الممارسات ووضع حدّ للاحتلال، ان وقف الاعمال الحربية وانهاء الاحتلال كفيلان بازالة العبء ما يتيح بالتالي تقنين الخدمة العسكرية سواء بالنسبة للجنود النظاميين أم بالنسبة لجنود الاحتياط لذلك، نحن نطالب حكومة اسرائيل بوقف القتال والحرب، ووضع حدّ للاحتلال والشروع في مفاوضات حثيثة للسلام مع السلطة الفلسطينية».

ذلك هو الطريق الوحيد الذي لا بديل له لاحلال السلام.

ولعل المأساة الكبرى التي نعانيها جميعا تكمن في انه كلّما تأخر اتباع طريق السلام هذا، فإن ثمن المأساة من شأنه ان يزداد فقط، ومن يدري صوب أي مآسٍ وكوارث اخرى سيقودنا جميعا، يهوداً وعرباً، اسرائيليين وفلسطينيين، حالنا الراهن هذا؟

صدر حديثا عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

الأساطير المؤسسة لإسرائيل

تأليف: زئيف ستيرنهل
ترجمة: عزت الغزاوي